والعنصري. ويمكن أن نذكر، هنا، أسباباً عدّة للفجوة بين حقيقة الانتشار الاوسع لموارد القوة مع استمرار القطبية الثنائية في مجال العديد من القضايا الدولية.

(أ) أول هذه الاسباب هو استمرار الأهمية الحاسمة لانظمة السلاح التقليدية الكبرى وللتوازن النووي، على الرغم من الانخفاض المطرد لأهميتها النسبية. فأساس ثنائية القطب هو شبه احتكار أسلحة الدمار الشامل بكميات كبيرة، مع القدرة على قلب موازين القوى في صراعات اقليمية، من خلال القدرة الاقتصادية واللوجستيكية على نقل كميات هائلة من أنظمة السلاح التقليدي؛ وبالتالي، فان أساس التغيّر في هذا النظام لا يقتصر على الجوانب التكنولوجية والاقتصادية، وانما يمتد، على نحو أهمّ، الى بروز أنظمة سلاح فوق نووية، وفوق تقليدية، قد لا يتمكن من امتلاكها غير عدد محدود من القوى الدولية الأكثر تطوراً، من الناحية التكنولوجية، ولن يكون الاتحاد السوفياتي هو أبرزها. ونقصد بأنظمة السلاح فوق النووية تلك التي تستخدم الطاقة الموجهة والمبرمجة سيبرناطيقياً للتدمير النظيف من بعد. ونقصد بأنظمة السلاح فوق التقليدية تلك التطورات المذهلة في أنظمة التسلّح التقليدي التي تقوم على أنظمة توجيه الكترونية شديدة التقدم، والتي يمكنها تمييز الأهداف الفردية، والسيطرة على ميدان العمليات من بعد كبير. وحتى تستقر الاتجاهات الرئيسة ويبدأ الانتاج الكبير من أنظمة السلاح فوق النووية وفوق التقليدية، فسوف تستمر الاسلحة التقليدية والنووية في القيام بدور كبير في تحديد علاقات القوى النسبية.

(ب) بروز احتمالات متعددة لتحالفات كونية جديدة غير مألوفة من قبل. فحتى الآن، تبدو أوروبا الغربية على طريق تكوين كتلة مستقلة خاصة، بعد الاندماج الكامل العام ١٩٩٢. وتبدو الولايات المتحدة اكثر اتجاها للتركيز على التوسع في الريف الكندي مع التصديق على اتفاقية التجارة الحرة التي يتوقع لها أن تتطور الى اندماج كامل العام ١٩٩٧. أمّا اليابان، فانها لا تزال أكثر تعلقاً بالولايات المتحدة التي تشكل أوسع أسواقها. غير انه قد لا يمكن السيطرة على المنافسات الاقتصادية القائمة على النزعة الحمائية والميركانتيلية، وبالتالي قد تبرز احتمالات جديدة للتحالف. فمثلاً قد تتجه أوروبا الغربية الى التوسع في الريف الاوروبي الشرقي، ممّا يقربّها من التحالف مع الكتلة الاشتراكية، خاصة مع الصيرورة الليبرالية داخل هذه الكتلة. وقد تجد اليابان ذاتها محصورة في امكانيات توسّعها في آسيا، وبالتالي التحالف مع الصين. وبالتالي قد تبرز ثلاثة كتل كبيرة. وغالباً ما يتبع ذلك نوع من تقسيم العالم الثالث الى هوامش كبيرة لهذه الكتل الثلاث.

(ج) استمرار أهمية عدد من القضايا الدولية التي لا يمكن حسمها الّا بالتراضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي مقدم هذه القضايا النزاعات الاقليمية الكبرى، وضبط التسلّح النووي، لابعاد مخاطر حرب غير مقصودة.

(هـ) استمرار عدم التأكد ممّا يتصل باحتمالات نجاح الاصلاح الاقتصادي، والسياسي، في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. وكذلك وجود احتمالات معيّنة لاعادة تأسيس التحالف بين الاتحاد السوفياتي والصين. ففي حالة نجاح حركة الاصلاح واعادة البناء الحالية، والتي تنتهي المرحلة الانتقالية التي يبدأ معها انطلاقها نحو التحديث في العام ١٩٩١ خلال عشر سنوات مثلاً، قد لا يحدث، فعلياً، الانهيار المتوقع لمكانة الاتحاد السوفياتي، اذا ما تمكّن من استيعاب نتائج الثورة التكنولوجية الراهنة قبل ان تأفل، تماماً، الأهمية الاستراتيجية لنتائج الثورة التكنولوجية السابقة.

(و) تشديد بعض القيود على حرية الحركة الدولية للولايات المتحدة الاميركية، ممّا